

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف
القضية الجنائية رقم (٢٠١٢/٣٥٣) المفصولة من محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ
٢٠١٥/٢/٢٤ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج)
من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً بأن الحكم الصادر فيها المتضمن تجريم
المتهم بجناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات والحكم عليه
بالإعدام شنقاً وإبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات محسوبة له
مدة التوقيف وكذلك تجريمه بجنايته الشروع بالقتل والحكم عليه بالأشغال الشاقة
المؤقتة مدة عشر سنوات مكررة مرتين وتخفيض العقوبة مدة خمس سنوات
والرسوم عن كل جرم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه
بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة
السلاح في حال ضبطه .

وبتاريخ ٢٠١٥ / ٣ / ١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد الحكم الصادر .

بالتوقيع والمدلول ————— يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهم التهم التالية :

- وسنداً للقائع الواردة بلاحة الاتهام وقرار الاتهام رقم (٢٠١٢/١٠٧) تاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ .

من أبناء عمومة المفدور / إن المتهم /

شقيقته الشاهدة وقد تم عقد

قران المتهم على شقيقة المغدور في الشهر الثامن من عام ٢٠١٠ وكان المتهم يتردد على منزل خطيبته من حين لآخر كونه فلسطيني الجنسية ومقيماً فيها .

وقبل شهرين من واقعة هذه الدعوى ذكرت الشهادة شقيقة المغدور للمتهم أنها لا ترغب بالزواج منه في حين كان المتهم يصر على الزواج بها فأصبحت هناك مشاكل بين المتهم وأهل المغدور ومنها أنه قبل أسبوعين من مقتل المغدور قام المتهم / بتحطيم محتويات منزل أهل المغدور وتكسير التلفاز وبعدها أيضاً وبمناسبة أخرى قام المتهم بضرب خطيبته الشهادة وشقيقها الصغير المجني عليه وعلى إثرها تقدمت الشهادة بشكوى لدى المركز الأمني بحق المتهم وجرى تحويل تلك الشكوى للقضاء ، بعدها وبتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ حيث كان المتهم يقيم في عمان ضمن شقة في منطقة وادي الحدادة ، حيث توجه إلى مدينة سحاب وهناك قام بشراء مسدس نمره (٧) وفي اليوم التالي أي بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ اتصل المتهم بوالدة المغدور الشهادة وطلب الالتقاء بها وأن تكلمه بعد أن تنتهي من وظيفتها إلا أن والدته المغدور لم تعره انتباهاً كونهم لا يريدوا الاتصال بالمتهم أو الالتقاء به .

وكون السوء كان قد خالج نفس المتهم اتصل مرة ثانية بوالدة المغدورة وسألها عن سبب عدم الاتصال به فأخبرته أنها مشغولة في منزل ابنتها المدعوة كون الأخيرة بحالة ولادة إلا أن المتهم كان مصراً على لقاء والدته المغدور وقام المتهم بتجهيز المسدس الذي اشتراه قبل يوم وقام بتعبئة المسدس بـ (٧) رصاصات أي " مخزن عتاد كامل " وتوجه بواسطة سيارة سياحية كان قد استأجرها إلى المنطقة التي يسكن فيها المغدور وأهله ووصل هناك بحدود الساعة الثالثة والنصف عصراً وجلس في سوبر ماركت مقابل منزل والدته المغدور وبقي ينتظرها هناك متربصاً إياها لمدة ساعة ونصف .

وبحدود الساعة الخامسة مساءً عاد المجني عليه / شقيق المغدور " من عمله إلى منزله وبعدها نزل إلى السوبر ماركت لشراء بعض الأغراض وفي السوبر ماركت شاهد المتهم وعلى الفور عاد لمنزله وأخبر شقيقة المغدور بوجود المتهم مقابل منزلهم في السوبر ماركت ونزل المغدور وشقيقه المجني عليه كون أن حضور المتهم إلى قرب منزلهم قد استفزهما لسبق افتعال المشاكل من قبل المتهم معهم وفي منزلهم ودخل المجني عليه إلى السوبر ماركت وأخبر

المتهم بأن شقيقه " المغدور " يطلب منه الخروج إلى الشارع للتفاهم معه عندها أجابه المتهم بقوله للمجني عليه أنا ما بحكي مع أولاد صغار " وعلى ذلك خرج المجني عليه وأخبر شقيقه المغدور بما ذكر له المتهم عندها قام المغدور بضرب السيارة السياحية بواسطة العصا التي كانت معه كي يخرج المتهم من السوبر ماركت ووقتها صادف وصول والدته المغدور إلى الشارع وعلى مقربة من ابنها المغدور وعندما شاهد المتهم المغدور يضرب بالسيارة السياحية التي حضر بها خرج على الفور من السوبر ماركت وأشهر المسدس الذي معه والذي كان بحالة تجهيز لإطلاق الرصاص وقال للمغدور ((مستنيك من زمان وأنا حاطك براسي)) ومباشرة أطلق النار من المسدس الذي كان بحوزته تجاه المغدور وذلك بقصد قتله وإزهاق روحه حيث أطلق عليه ثلاث أو أربع رصاصات وذلك أثناء مسيره اتجاه المغدور وقد أصابت المغدور إحدى الرصاصات تلك في صدره أوقعته أرضاً عندها حاول المجني عليه الاتجاه نحو شقيقه المغدور لإسعافه فقام المتهم على الفور بتوجيه المسدس نحو المجني عليه والذي كان يبعد عن المتهم (عرض الشارع) مسافة (٦) أمتار تقريباً وأطلق عياراً نارياً أصاب به المجني عليه في فخذه الأيسر وبعدها اقترب المتهم من المجني عليه وأطلق عليه رصاصة أخرى بقصد قتله وإزهاق روحه إلا أن تلك الرصاصة لم تصب المجني عليه بل مرت بجانبه بسبب اتخاذ المجني عليه وضعية القرفصاء عندها أخذت والدتهما الشاهدة بالصراخ فقام المتهم بتوجيه المسدس نحوها وكان يبعد عنها خمسة أمتار وأطلق عليها رصاصة بقصد قتلها والإجهاز عليها حيث مرت تلك الرصاصة من بين رجليها وبعدها هربت الشاهدة من تلك المنطقة تطلب النجدة من المجاورين وكون الرصاصات السبع فرغت من المسدس الذي كان بحوزة المتهم قام بالصعود بالسيارة السياحية التي حضر بها ولاذ بالفرار وقام بإلقاء المسدس الذي اشتراه في الشارع وبعد إلقاء القبض عليه اعترف بارتكاب جريمته وقد تم إسعاف المغدور إلى المستشفى وقد وصلها بحالة غياب تام للوعي وعدم وجود نبضات للقلب وتوفي وقد تم تعليل سبب الوفاة من قبل لجنة الطب الشرعي بالنزف الدموي في تجويف الصدر نتيجة تهتك الرئتين والقلب نتيجة الإصابة بمقذوف ناري واحد نافذ .

وبتطبيق القانون على وقائع الدعوى قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بـ
بجينة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفق
أحكام المواد (٣ و ٤ و ١١ د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه
عملاً بأحكام المادة (١١ د) من القانون ذاته بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة السلاح حال ضبطه .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية القتل العمد وفق أحكام المادة (١/٣٢٨) من
قانون العقوبات .
- ٣- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية الشروع بالقتل العمد وفق أحكام المادتين
(٧٠ و ١/٣٢٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وباستناد المحكمة عليه قررت ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادتين (٧٠ و ١/٣٢٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم
بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات
والرسوم عن كل جرم من الجرائم المكررة مرتين محسوبة له مدة التوقيف .
ولإسقاط المجني عليهما () ((حقهما الشخصي عن المجرم الأمر
الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر وعملاً بأحكام المادة
(٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح العقوبة
وضعه بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات والرسوم عن كل جرم محسوبة له مدة
التوقيف .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم
بالإعدام شنقاً .

ولإسقاط جميع ورثة المغدور حقهم الشخصي عن المجرم الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر وعملاً بأحكام المادة (١/٩٩) من قانون العقوبات إبدال العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح العقوبة بحقه هي وضعه بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم ومصادرة السلاح حال ضبطه محسوبة له مدة التوقيف وتضمنه نفقات المحاكمة .

وباستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها :

أ - من حيث الواقعة :

إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستمداً من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي ركنت إليها في قرارها واقتطفت فقرات منها وضمنتها قرارها .

ب- من حيث التطبيقات :

إن ما قام به المتهم من أفعال بعد أن فكر تفكيراً هادئاً متروياً ورتب وسائل القتل وتدبر عواقبها وبعدها أقدم على شراء أداة القتل المسدس وتوجه ومعه المسدس إلى منزل المغدور لتنفيذ فعل القتل وهناك أطلق الرصاص على المغدور وأزهق روحه كما وشرع بقتل المجني عليها وابنها وذلك بنية مبيتة وبقصد مصمم عليه فإن أفعاله تشكل كافة عناصر وأركان جريمة القتل العمد وكذلك جريمة الشروع بالقتل العمد وهو ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وبدورنا نقرأ فيما ذهبت إليه .

ج- من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة التي فرضتها محكمة الجنايات الكبرى بحق المتهم تقع ضمن الحد القانوني .

وحيث إن الحكم المميز جاء مستجماً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً وإنه لا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية مما يتعين معه تأييد القرار المميز .

لـ هذا نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٨/٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / ب . ع